يدفعون كل يوم على هواهم ، والمهم أنهم يأتون الحكومة بثلاثمائة أو أربعمائة جنيه فى اليوم ، وحاشا لله أن نسأل هنا: كم يستخرجون لأنفسهم؟ فهم - والحق يقال - أبعد ما يكونون عن مظنة السوء.

وحكاية الغرامات هذه هى الموقف البليد الذى يتخذه الكثيرون من رجال الدولة ، بحجة أن «الحكومة عاوزة فلوس» فإذا أنت أخذت ترخيصًا ببناء بيت من عشرة أدوار وبنيت عشرين فإنك تدفع عن كل دور زائد غرامة ألف جنيه مرة واحدة وحيث إن الدور يساوى مبالغ طائلة ، فإن المخالف يدفع الغرامة بكل سرور ، ومادام قد دفع الغرامة فلم يعد لأحد عنده شىء ، وفى شارعنا بيت زاده صاحبه اثنى عشر دورًا ، والبيت بدأ يميل وهاصت الدنيا وأصدرت الحكومة أمرًا بهدم أربعة أدوار، وتمخض الأمر فى النهاية عن الدخول مترًا بالدورين الأخيرين وانتهى الأمر، والبيت مازال قائمًا ، وكان الناس قد أحجموا عن شراء الشقق عندما ثارت الثائرة ، ولكن المسألة كلها هدأت والشقق بيعت ، وصاحب الملك المخالف دخل فى مشروعات أخرى.

ونعود إلى سوق الخميس فنقول: إن المسئولين وهم دائمًا رجال عظام من المحافظات ورجال الحكم المحلى ، كل واحد منهم يشبه دكر البط ، وهم يقولون إنهم اختاروا للسوق أرضًا أخرى ملك وزارة الأوقاف ، وطلبوا إلى التجار الانتقال إليها ولكن التجار لا ينتقلون.

- ومتى إذن يتم النقل يا سيادة وكيل رئيس الحى لكى ننقذ المستشفى؟

- إن شاء الله عن قريب.

- وحكاية البلطجية الذين يستغلون السوق ويهددون التجار؟